



خطاب ارتباط

الرياض في: ٢٠٢٤/٠٨/٢٠ م

الموقرين

(ترخيص رقم ٢٢٤٠)

السادة / جمعية حراء للخدمات الإنسانية بمكة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد

خطاب تعيين عن أعمال المراجعة الدورية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

يؤكد خطاب التعاقد "الاتفاقية" المتعلقة بأعمال المراجعة على الاحكام والشروط التي شاء عليها تم تعيين " مكتب مشيب صالح القحطاني - محاسبون ومراجعون قانونيون"، مراجعة دورية بعد انتهاء الإدارة المالية من اثبات جميع العمليات المالية وإعداد ميزان المراجعة الرئيسي وكامل موازين المراجعة الفرعية وعمل جميع التسويات المالية الخاصة بالفترة محل المراجعة جمعية حراء للخدمات الإنسانية بمكة، وذلك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وإذا ما حالت ظروف غير متوقعة حاليًا دون إتمام الخدمات وإصدار تقرير "تقرير" حولها كما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية، عندئذ سيقوم بحضارتكم وكذلك المكثفين بالحوكمة فورًا واتخاذ الإجراء الذي يراه ملائمًا.

بالإشارة إلى موافقة الجمعية على تعييننا كمراجعين حسابات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ فاننا نود ان نؤكد في هذا الخطاب على فهمنا لمسؤوليات والاهداف المترتبة على تعقدنا كمراجعين حسابات للجمعية، كما سنتلى شروط هذا التعاقد "الاتفاقية" قلعة وان اي تغيير فيها سوف يتم كتابيا بموافقة طرفي التعاقد.

أولاً: مسؤوليات المراجعة

يُشاء على العرض المقدم من قبلنا فان نطاق مهمتنا يشمل ما يلي:

سوف نقوم بمراجعة دورية بعد انتهاء الإدارة المالية من اثبات جميع العمليات المالية وإعداد ميزان المراجعة الرئيسي وكامل موازين المراجعة الفرعية وعمل جميع التسويات المالية الخاصة بالفترة محل المراجعة وفقاً لمعيار المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية المعتمدة من قبل الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين وكذا معيار المحاسبة للمنشآت غير الهادفة للربح والصادر عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، تمهيداً لإصدار تقرير المراجعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وذلك لإدلاء رأينا حول ما إذا كانت هذه القوائم المالية ككل، تظهر بعدل المركز المالي ونتائج العمليات وتدفعاتها النقدية في ضوء العرض والإفصاح للمعلومات التي تحتوي عليها القوائم المالية، ووفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية الملائمة لظروف الجمعية.

ولابداء رأينا، ستقوم بتخطيط وتنفيذ اجراءات مراجعة كافية تمكننا من الحصول على درجة معقولة من القناعة تمكننا من ابداء الرأي على القوائم المالية. سوف تشمل مراجعتنا على فحص اختياري للمستندات والأدلة المادية للمبالغ والإيضاحات الواردة في القوائم المالية، وكما تشمل على تقييم المعايير المحاسبية والتقديرات الهامة التي استعملتها الإدارة وعلى تقييم العرض والإفصاح للقوائم المالية ككل بما يتوافق مع المتعارف عليه في المملكة العربية السعودية. وعند الانتهاء من أعمال المراجعة سوف نقوم بإصدار تقريرنا حول هذه القوائم المالية لرفعها لإدارة الجمعية وإذا لم يتمكن من اكمال مهمتنا بسبب إدارة الجمعية أو لأمر تعود لها، سوف نحجم عن إصدار تقريرنا عن هذا العقد.

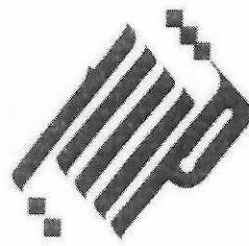
ولابداء رأينا حول القوائم المالية سوف نأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية:

— ما إذا كانت القوائم المالية ككل تظهر بعدل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للسنة، كما هو عليه في نهاية السنة وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية خلال السنة، بناء على العرض والإفصاح للمعلومات التي تحتوي عليها القوائم المالية وفقاً للمعيار الدولي لتقرير الرأي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا انه ليس ضمان على ان المراجعة التي تم إتمامها وفقاً للمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن أي تحريف جوهري موجود. يمكن ان نشكك الحريص عن غش أو خطأ وتعد جوهرية بمفردها أو في مجموعها، اذا امكن بشكل معقول توقع انها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناء على هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما اننا نقوم بتحديد وتقويم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصمم وتنفيذ اجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساساً لإبداء رأينا.

هناك قيود ملازمة لعملية المراجعة تشمل على سبيل المثال (لا الحصر)، استخدام التقديرات، وفحص البيانات بشكل اختياري، واحتمال وجود نوايا أو نزوع يمكن ان يحول دون كشف أخطاء أو غش أو عدم الالتزام بقوانين وأنظمة جوهرية، وبالتالي هناك مخاطر معينة تتسبب في عدم كشف أي تحريف جوهري تشمل عليها القوائم المالية، كما ان أعمال المراجعة لا يتم تصميمها للكشف عن حالات الغش أو التحريفات غير الجوهرية في القوائم المالية.



سنقوم أيضا بالأخذ بعين الاعتبار دراسة نظام الرقابة الداخلية المتعلق بإعداد القوائم المالية للجمعية لغرض تخطيط أعمال المراجعة وتحديد طبيعة وتوقيت ومدة إجراءاتها فقط مع الإشارة أن هذا الاعتبار لن يكون كافيا للمكثف من المراجعة في حال وجود فعالية ضده الرقابة الداخلية أو تحديد كفاءة نظام الضعف الهامة فيه. سنقوم أيضا باستنتاج مدى ملاءمة وتطبيق الإدارة لنظام الاستمرارية في المحاسبة، واستنادا إلى أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تلك جوهرية تتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شك كبير حول قدرة الجمعية على الاستمرار في العمل وفقا لمبدأ الاستمرارية.

سنقوم أيضا بتقييم العرض انعم وبينة وهيكلي ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضا عادلا.

وفقا لمعايير المراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية والصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، سنقوم بإبلاغ المكثفين بالحوكمة بعض الأمور المتعلقة بتنفيذ أعمال المراجعة ونتائجها، تشمل هذه الأمور على -

- مسؤوليتنا بموجب معايير المراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية لتكوين وإداء الرأي حول القوائم المالية المعدة من قبل الإدارة تحت إشراف المكثفين بالحوكمة، وأن أعمال المراجعة هذه لا تعني الإدارة والمكثفين بالحوكمة من مسؤولياتهم.

- نظرة عامة حول نطاق وتوقيت أعمال المراجعة المخطط لها.

- النتائج الهامة من أعمال المراجعة، تشمل تلك النتائج على -

مربياتنا حول الجوانب النوعية الهامة للممارسات المحاسبية للجمعية - بما في ذلك السياسات والتقديرات المحاسبية والإفصاحات حول القوائم المالية؛ والصعوبات الهامة التي تمت مواجهتها خلال أعمال المراجعة (إن وجدت) والتحريفات التي تم تصحيحها، عدا تلك التي نعقد بأنها بسيطة؛ والخلافات مع الإدارة (إن وجدت) سواء تم تسويتها بشكل مرضي أم لا؛ والأمور الأخرى (إن وجدت) الناتجة عن أعمال المراجعة، والتي نعد في كثير من الأحيان هامة وذات صلة بإشراف المكثفين بالحوكمة على عملية إعداد التقارير المالية، بما في ذلك الأمور الهامة المتعلقة بالجهات ذات العلاقة بالجمعية.

- الأمور التي تؤثر على شكل ومضمون التقرير

- التأكيدات الخطية المطلوبة من الإدارة والأمور الهامة (إن وجدت)، الناتجة عن أعمال المراجعة والتي نوقشت أو كانت موضوع مراسلات مع الإدارة.

- إذا ما تبين لنا وجود دليل حول وقوع غش أو عدم التزام محتمل بالقوانين والأنظمة، سنقوم بلفت انتباه مستوى الإدارة للملامح لهذه الأمور. وإذا ما نمي إلى علمنا وجود غش تشترك فيه الإدارة أو موظفين لهم أدوار هامة في الرقابة الداخلية أو غيرهم ونش عن هذا الغش تحريفات جوهرية في القوائم المالية، سنقوم بإبلاغ هذا الأمر مباشرة للمكثفين بالحوكمة، كما سنقوم بإبلاغهم بالأمور التي تتعلق بحالات عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة التي نستدعي انتباهنا ما لم تكن هذه الأمور غير هامة بشكل واضح وحتمي.

- سنقوم بالإبلاغ خطيا عن مواطن الضعف الهامة في نظام الرقابة الداخلية التي تمت ملاحظتها أثناء القيام بأعمال مراجعة القوائم المالية للجمعية. نلتزم من جميع النواحي الجوهرية بمصداقية نظام الشركات وعقد تأسيس الجمعية فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية؛

* القوائم المالية المشمولة بالتقرير المراجع

* مسؤولية إدارة الجمعية عن إعداد القوائم المالية

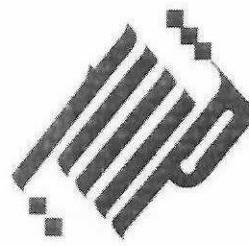
* موقف إدارة الجمعية من تمكين المراجع من الحصول على البيانات والإفصاحات التي يطلبها

* معايير المراجعة التي تمت المراجعة وفقا لها.

* ما إذا كنا قد تمكنا من تطبيق إجراءات المراجعة التي عثرتنا ضرورية.

* ما إذا كنا قد وصلنا إلى درجة قناعة معقولة يمكننا من إداء الرأي في القوائم المالية.

وبناءً على معايير المراجعة المتعارف عليها سوف نقوم بترجمة استنتاجات معيئة لإدارة وموظفي الجمعية عن كفاءة الإفصاح ونظام الرقابة الداخلية التي تضمنها القوائم المالية، كما نتخلف معايير المراجعة المتعارف عليها أن يحصل على خطاب الإفصاح بعدم (خطاب التمثيل) الذي يحوي على أمور هامة يؤكد الإدارة متعلقة بالقوائم المالية، إن نتائج مراجعتنا وكذلك الأدبيات على استمرارية والحصول على خطاب الإفصاح بعدم (خطاب التمثيل) من إدارة الجمعية، مثل أدلة إثباتية لنوعي الاعتماد عليها في إداء رأينا حول القوائم المالية. عند التخطيط لعملية المراجعة سوف نأخذ بعين الاعتبار الأمور التي يكون لها أثر مهم على القوائم المالية ويكون هدفنا في هذا الصدد الحصول على تأكيد معقول وليس محقق بأن الغش أو الإغشاء الجوهرية قد تم اكتشافها، حيث أن إجراءات المراجعة المصممة والمنفذة طبقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها قد لا تكشف مثل هذه العمليات. وبما وجود نظام فعالة للرقابة الداخلية التي تقلل من احتمالات حدوث الخطأ والغش أو أية تصرفات غير قانونية (إن وجدت). لن نلغي إمكانية حدوثها. ولهذا الأسباب لا يمكننا التأكيد على اكتشاف الخطأ والغش أو أية تصرفات غير قانونية (إن وجدت). إلا أننا في كل الأحوال سوف نقوم بإعلامكم عن أية أخطاء أو غش أو تصرفات غير قانونية عند اكتشافها أثناء قيامنا بعملية المراجعة.



لم تصمم مراجعتنا لتحديد كل نقاط الضعف الهامة بنظام الرقابة المالي الداخلي، ان مر اجعلنا لنظام الرقابة المالية الداخلي بنفا فقط لتحديد طبيعة ومدى وتوقيت اجراءات المراجعة وذلك لاداء الراي حول القوائم المالية، وعلى اية حال سوف يتم ارسال تقرير خفي للإدارة (حساب الإدارة) يندف الضعف الهامة في الرقابة الداخلية على التقارير المالية والتي تم ملاحظتها أثناء قيامنا بعمل المراجعة العادية (الوج)، كما سيتضمن حساب الإدارة على اية ملاحظات اخرى (ان وجدت)

سوف نعلم لجنة المراجعة او اية جهة مسؤولة اخرى (ان وجدت) عن اي ملاحظات، حول بعض الامور المتعلقة بسير عملية المراجعة بما فيها اية اختلافات في وجهات النظر مع الإدارة حول امور قد تكون بالمره على التوام المالية وعلى تقرير حولها واي صعوبات جديدة صادفتنا أثناء ادائها لعملية المراجعة وكذلك معلومات تتعلق باستقلالنا وامور اخرى تتعلق بالقوائم المالية بما فيها السياسات المحاسبية والممارسات التي تتعلق بالقوائم المالية.

ثانياً: مسؤولية ادارة الجمعية (المكلفين بالحوكمة):

نود ان نؤكد ان الادارة هي المسؤولة عن اعداد القوائم المالية بما في ذلك كفاءة العرض والافصاح في القوائم المالية. وتشمل هذه المسؤولية قيد المعاملات بشكل دقيق في السجلات المحاسبية والحفظ على امانة الرقابة الداخلية وكفاءة جميع القوائم المالية استناداً الى التعبير المحاسبية المعترف عيب في المملكة العربية السعودية والصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، والذي يسلط بوره مسك دفتر محاسبية وافية في المملكة، ووضع أنظمة الرقابة الداخلية واختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة لظروف الجمعية، كما يعبر الإدارة مسؤولة ايضاً عن توفير السجلات المحاسبية الأصلية والمعلومات المتعلقة بها عندما نطلبها، وكذلك تواجد الموظفين المناسبين الذين سيتدبرهم مستشارنا لهم.

تعتبر الإدارة ايضاً مسؤولة عن وضع برامج وأنظمة رقابية لمنع الغش وتسلح بكشفه واعلاماً عن جميع امور الغش المعروفة والمتوقعة والتي تؤثر على الجمعية والتي تكون الادارة والموظفين المتورين في أنظمة الرقابة الداخلية واخرون طرفاً فيها، ولها اثر هام على القوائم المالية، واية معلومات او ادعاءات للغش والمتوقع منها ان تؤثر على الجمعية والتي لم الافلاع عنها من قبل الموظفين الحاليين ومن ضمنهم المحللين الماليين والمسؤولين عن الأنظمة والمباين وغيرهم.

كما تعتبر الادارة مسؤولة عن تعديل القوائم المالية لتصبح الاحصاء الجوهرية والتأكد لنا على ان اثر مجموع التعديلات غير المعقبة خلال ادائها للمراجعة، والتي تعود للفترة موضوع المراجعة، ليس لها اثر هام على القوائم المالية، عندئذ نؤكد ككل او افراداً او بالمجموع على القوائم المالية كما تعتبر الادارة مسؤولة ايضاً عن التأكد من ان القوانين والأنظمة التي تخضع لها الجمعية يتم تطبيقها.

تمكيننا من الوصول في الوقت المناسب، الى كافة المعلومات التي تتركز الإدارة ايها تتعلق باعداد القوائم المالية مثل السجلات والمستندات والامور الاخرى؛ والحصول على اي معلومات اضافية قد نطلبها من الإدارة لأغراض المراجعة؛ ونوصول غير المعقبة الى الأشخاص في الجمعية الذين نرى ضرورة الحصول على ادلة وقرائن المراجعة منهم.

ان احقق الإدارة بتزويدنا بالمعلومات المشار اليها اعلاه وتمكيننا من الوصول الأشخاص في الجمعية قد يدفعنا لتأخير اصدار تقريرنا أو تعديل اجراءاتنا أو حتى انتهاء هذه الاتفاقية.

ان الإدارة مسؤولة عن ابلاغ كافة الادعاءات بشأن عدم صحة المعلومات المالية المستلمة من الادارة أو المكلفين بالحوكمة (بعض نظر عن مصدرها أو شكلها)، وتمكيننا في الوصول الكامل لهذه الادعاءات واية تحديات داخلية تمت بنائها في الوقت المناسب، وتشمل الادعاءات المتعلقة بالمخالفات المالية ادعاءات التلاعب بالنتائج المالية من قبل الادارة أو الموظفين، أو اخلال الامور من قبل الادارة أو الموظفين، أو التحدي المتعدد على نظام الرقابة الداخلية، أو التأثير غير المناسب على معاملات الجهات ذات العلاقة من قبل تلك الجهات، أو تضليل جمعية المراجعة، أو ادعاءات اخرى تتعلق بصرفات غير نظامية أو غش والتي قد تؤدي الى وجود تحديات في القوائم المالية أو حدوث ذلك تؤثر على اعداد التقارير المالية للجمعية. اذا قدمت الجمعية بحجب المعلومات التي كان من المتوقع ان تتوفر لنا بموجب هذه الفقرة (بدء على طلب المحسبي أو لاي سبب قانوني اخر، أو غير ذلك)، فعلى الجمعية اعلامنا فوراً بأنه لم حجب بعض المعلومات عن.

يمكن اعتبار اي حجب للمعلومات كهداً بداية قد على لظق المراجعة والذي قد يحول دون قيامنا باداء راي حول القوائم المالية للجمعية، أو تعديل شكل التقرير الذي قد يصدره حول مثل هذه القوائم المالية؛ أو التأثير على قدرتنا في الاستمرار كمرجعين مستقلين للجمعية، وسنقوم بالافصاح عن اي حجب للمعلومات كهداً الى المكلفين بالحوكمة بالجمعية.

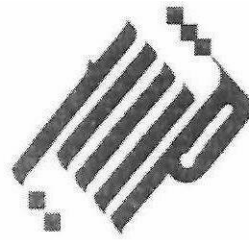
سنقوم بتوجيه استفسارات محددة للإدارة بشأن تلك البيانات التي تضمنتها القوائم المالية، كما سنقوم قبل اصدار التقرير بالحصول على تأكيدات مكتوبة من الإدارة حول هذه الامور وبان الادارة قد:

* التزمت بمسؤوليتها بشأن الاعداد والعرض اعدل للقوائم المالية وفقاً للمعيار المحاسبية المعترف عليها في المملكة العربية السعودية والصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، وسنطلب نظام الشراكات وعند تأسيس الجمعية وبان جميع المعاملات قد تم تسجيلها واظهارها في القوائم المالية.

* قيمت لنا كافة المعلومات ذات العلاقة ومكنتنا من الوصول اليها كما هو متصوص عليه في هذه الاتفاقية.

ان الردود على تلك الاستفسارات، والتأكدات المكتوبة، وندف الاجراءات التي نقوم بها لتعبر بمثابة الأدلة والقرائن التي سنعتمد عليها في اداء الراي حول القوائم المالية.

ان الجمعية عند قبولها بهذا العقد، توافق على ضمانات والموظفين لها، من الضمانات التي قد يرفعها اي طرف ثالث، متعلقة بالاضرار والالتزامات والتكاليف نتيجة لتقديم ادارة الجمعية اية معلومات غير صحيحة الى المراجعين سواء كانت كذبة أو مغشوبة وتزعم عليها غش أو تلاعب من قبل موظفي الجمعية وتختصر مسؤولية المراجعين في تلك الاضرار والالتزامات والتكاليف التي ترتب عن تصرفات لأعمال حديثة قد يتقربها موظفون كما تحددها المحكم في المملكة العربية السعودية، على ان تكون الالتزامات الصادرة عن هذه المحكم عادة عن اصرار فعلية مباشرة وقعت على الجمعية.



ثالثا: التقارير وملاحظات عملية المراجعة:

إنشاء قيمتها مهما كان يمكن أن تزودكم بملاحظات شفوية وتقارير خطية وخضائات وحداوت على شكل ورقي أو إلكتروني لنماذج تصدر عن الحاسب الآلي تمثل هذه المستندات أعمال تحت التنفيذ ولا تمثل الملاحظات النهائية ولا يفترض أنها مسودات وقد تبدأ العملية المهنية للأمر لكم أو إلى طرف ثالث عنها وسوف تزودكم بالنتائج النهائية وملاحظاتنا المحددة ضمن تقريرنا النهائي.

إنكم توافقون على أن نعمل جميع الملاحظات الفنية والمسابقات والتدريبات النهائية التي يروىكم بها بجميع أشكالها أثناء قيامنا بمهامنا كمعلومات سرية وإنكم لن تمكنوا أي طرف ثالث من الاستفادة منها ويمكن أن يروى الأداة والمعلومات المعطاة بالجمعية.

بنسخ منها كل على حدة على أن يتلوهما أن تقريرا سرية وأنه لا يمكن استنساخها إلا في الأغراض التي ورنيت في عقدنا معكم ولا لا نقل من يكون ملزمين تجاههم بخصوص استبدالهم بتقريرنا وأنه لم يروى بهم شيء على سوا هذه حصة من الإدارة الجمعية والمكفنين بالحوكمة.

رابعا: استعمال تقريرنا من قبل الغير:

إن الهدف من رأينا هو إفادة من وجهة له، ولم يتم تصميم عملية المراجعة أو أدائها على أساس توقع أن يعتمد عليها طرف آخر أو أنها تمت لمعاملة مالية محددة، وعليه أن تلك السواد التي نهم أي طرف آخر لن يتم التصرف بها بشكل حصص، وكذلك تلك الأمور التي يمكن أن نقيم بشكل مختلف من قبل أي طرف آخر وبخاصة فيما يتعلق بمعاملة مالية معينة.

سوف نقوم بإصدار تقريرنا حول القوائم المالية باللغة العربية، وفي حالة أية الجمعية استخدم تقريرنا في تسجيل الجمعية في السوق المالية (تداول)، سواء كمطووعة أو أية وسائل أخرى أو الأمانة التي أسست في أي من المستندات التي تتعلق بالأغراض السابقة، فعلى إدارة الجمعية أو المكفنين بالحوكمة تزويدنا بسوادة لهذه المستندات لقراءتها والحصول على موافقتنا.

خامسا: مدى الالتزام بسلوك وأداب المهنة:

موظفينا ملتزمون بالالتزام المطلق بأخلاق المهنة وأدائها وسلوكها ومعايير تقديم الخدمات وفق ما نصت عليه قواعد سلوك وأداب المهنة الصادرة والمعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين حيث إننا في جميع أوجه أداء خدماتنا، يلتزم موظفونا بمعايير السرية تجاه المعلومات التي حصلوا عليها أثناء أداء مهامنا المهنية، ويمكن أن نوضح عن المعلومات السرية أن طلب ما ذلك، لنفينا لما تقتضيه الأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية أو المعايير المهنية، ويمكن أن نذكر عن أدائنا لمهمة المراجعة لعدائنا المرتقبات دون التصرف في سرية معلوماتكم، والذي يمكن أن يصحوا عدائنا كنموذج على حركات فقط.

من الممكن أن نقوم بتقديم خدماتنا لعداء آخرين يعملون في مجالات متشابهة معكم أو أن مصالحهم تتقارب مع مصالحكم، حيث أنه لا يمكن أن يمنع أو ننحصر خدماتنا بموجب علاقتنا معكم عن أداء خدمات بموجب هذا العقد عن تقديم خدمات لعداء آخرين إلا أننا لن نستخدم أية معلومات سرية متعلقة بكم كإفادة لعداء العداء، كما أننا بالمثل لن نستخدم المعلومات السرية التي حصلنا في قد نحصل عليها من عداء آخرين كإفادة لكم.

سادسا: الخدمات التي نقدمها:

نحرص دوماً على تزويدكم بخدمات على مستوى عال من الجودة ومتوافقة مع المعايير المتعارف عليها والمعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين وذلك لمقابلة احتياجاتكم من تلك الخدمات، وفي حالة رغبتكم في مقابلة تحسين مستوى خدماتكم لكم أو عدم رضاكم عن جانب من جوانب الخدمات المقدمة لكم نرحو منكم عرض وجهة نظركم في أحد مع المدير التنفيذي المسؤول مكتب الرياض أو الاتصال بصاحب المكتب إذا استدعى الأمر ذلك، وبهذه الطريقة نستطيع أن نؤكد أن اهتمامكم سوف يند العذبة في حجبها، وباعتدائكم سنبو من عرض خطاب التعهد هذا وبمحتوياته على الحيات ذات العلاقة في الجمعية، إن العقد الذي يشار بموجب هذا الخطاب عند قبوله من جانبكم، سوف تحكمه الأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية.

سابعا: البرامج التطبيقية ووسائل الاتصال:

يمكن أن نطور برامج تطبيقية وحداوت لتطبيقية ومستندات وقواعد للبيانات وأدوات إلكترونية أخرى أثناء أداء مهامنا ويمكن تقديمها لكم عند طلبها، وحيث أن هذه الأدوات قد ظهرت لأغراضنا وليس لأغراض الجمعية، فيمكن تقديمها لكم لكل حالة على حدة ولا يجوز توزيعها أو مشاركة معلوماتها مع أي طرف آخر، كما أننا لا نؤكد أن تضمن كفاية أو ملائمة هذه الأدوات لأغراض الجمعية من استعمالها.

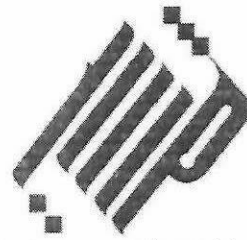
من خلال أدائنا لمهمتنا يمكننا من وقت لآخر الاتصال بكم إلكترونياً ولا يمكن ضمانها باعتبارها آمنة وأنها تخضع من الإحصار أو أنه لا يمكن اعتراضها أو الاعتب بها أو إتلافها أو أن تصل متغيرة أو غير كاملة وبما لا يمكن استنساخها بشكل من . وعليه سوف نستعمل وسائل وإجراءات تجارية فحصى إمكانية وجود قيود من قبل إرسال المعلومات إلكترونياً على الرغم من وجود العقود المأذنة والكفالات أو الاتفاقات، وبالتالي لن يكون علينا وموظفينا وعدائنا أية التزامات بحكم وفقاً لأي أساس، إن كل في العقد أي ضرر (بما في ذلك الأهم) قد شرب من الإحصار أو حذف لنج عن هذه الاتصالات والاعتماد عليها بما في ذلك أعمال الحذف التي قد تأتي من الذين يقدمون خدماتنا.

ثامنا: متطلبات أخرى لأداء خدماتنا:

لنساعدنا في مراجعة القوائم المالية للجمعية، نطلب منكم أن يتم إعلامنا بشكل سكر على جميع المستندات أو البيانات (بما فيها محاضر الاجتماعات الصادرة عن مجلس الإدارة، المكفنين بالحوكمة، ولجنة المراجعة).

وعند صدور تقريرنا، فإننا لن نتحمل أية مسؤولية مباشرة أخرى فيما يتعلق بأحداث لاحقة لتقوم المالية خلاف ما تقتضيه معايير المراجعة المتعارف عليها، أننا نتوقع منكم أن تشعرونا عن أية أحداث هامة حدثت ما بين تاريخ التقرير وتاريخ صدور التقرير قد تؤثر على القوائم المالية وفي حالة لم طلب ما يتفحص من قبلكم أو استجابة لمتطلبات الأنظمة الحكومية أو أية مهام فصاصية من يقوم عرض أوراق عدائنا أو أن يكون موظفينا مجهوداً بأي فصلاً متعلقة بعقدنا معكم، سوف نقوم بتعويضنا عن الوقت والجهد والتعب القانوني التي نلجها والمتعلقة بالاستجابة لهذا الطلب.

إن أوراق العمل والملفات الخاصة بهذه الاتفاقية والتي تم إعدادها خلال قيامنا بمهامنا بما في ذلك المستندات والملفات الإلكترونية هي ملك لنا فقط.



مشيب صالح القحطاني
محاسبون ومراجعون قانونيون
Mushabab S. Alqhatani
Certified public accountant

تاسعا: تجديد الاتفاقية:

يتم تجديد التعاقد بنفس الشروط ما لم يحضر أحد الطرفين الآخر برغبته في تغير أحد بنود هذه الاتفاقية أو في إنهاء التعاقد.

عاشرا: آتاع المراجعة:

يعد استكمال أعمالنا من بين أمور أخرى، على تعاون ملائم من قبل موظفي الجمعية بما فيها تحضير المتطلبات والجدول التفصيلية في أوقاتها، والرد على استفساراتنا في أوقاتها والتواصل عن جميع الأمور المحاسبية وإقرارها، وعندما لا يمكن الجمعية والى سبب من تزويدنا بهذه الجداول والمعلومات والمساعدات أو عند تغير نطاق عملية المراجعة بناء على تعليمات مكتبه، سنقوم بالتقدم معكم لتعديل الآتاع لتأخذ بعين الاعتبار الخدمات الإضافية، أن يحدث، اللازمة لاستكمال مهمتنا.

بناء على العرض المقدم لكم والموافق عليه من قبلكم، فإن آتاعنا المهنية للخدمات سالفة الذكر، سوف تكون كالتالي:

القيمة بالريال

٥,٠٠٠

٧٥٠

٥,٧٥٠

البير

آتاع الاعمال

ضريبة القيمة المضافة (١٥٪)

الإجمالي (خمس الاف وسبع مائة وخمسون ريال لا غير)

• وعند تقدير هذه الآتاع، تم الافتراض بأن يقوم موظفوكم بإعداد ميزان المراجعة والجدول الأخرى بصورة منتظمة حتى تتمكن من تحديد الإجراءات اللازمة، يستحق سداد الآتاع دفعة واحدة عند توقيع العقد.

• الرجاء التأكد من استلام هذا الخطاب وموافقته على شروط الاتفاق كما وردت وذلك بالتوقيع على النسخة المرفقة في المكان المخصص لذلك، وفي حالة رغبتكم في مناقشة أي أمور تتعلق بهذه الاتفاقية، يرجى الاتصال بنا، نشكركم على إتاحة الفرصة لنا لتقديم خدماتنا لمؤسساتكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

عناوين وأرقام التواصل لمكتبنا:

مشيب صالح القحطاني

محاسبون ومراجعون قانونيون

سجل المحاسبين القانونيين (٧٠٢)

البريد الإلكتروني: info@msqoffice.com

رقم الهاتف: 00966 11 2478147

رقم الجوال: 00966505492807

رقم الجوال: 00966551195156

صندوق البريد: 7350 الرياض 13216

إيبان/مصرف الراجحي/ SA2080000512608010777739/

إيبان بنك الإنماء SA0605000068203690171000/

إيبان بنك الجزيرة SA2960000000036236841001/

إن الشروط المذكورة في هذه الاتفاقية مقبولة من السيد /

نيابة عن / جمعية حراء للخدمات الإنسانية بمكة، وله الصلاحية اللازمة لقبول هذه الشروط بالنيابة عن الجمعية.

نوافق على كل الشروط الواردة بالاتفاقية أعلاه:

الاسم / أحمد حبيب المطر

الوظيفة / رئيس مجلس الإدارة

التوقيع /

التاريخ / ٢٠٢٤ / ٨ / ١٤





وزارة التجارة والاستثمار
Ministry of Commerce and Investment



رقم الترخيص : 702
تاريخ الإصدار : 1441/07/09 هـ
تاريخ الانتهاء : 1446/07/08 هـ

ترخيص مزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية

يرخص للسيد / مشيب بن صالح بن عبدالله ال مفرح القحطاني السعودي الجنسية ؛ بموجب هوية وطنية رقم 1024821546 وتاريخ 1384/07/01 هـ جدة بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية لتوفر شروط القيد الواردة في المادة الثانية من نظام المحاسبين القانونيين الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/12 وتاريخ 1412/05/13 هـ بموجب قرار لجنة النظر في طلبات القيد في سجل المحاسبين القانونيين رقم 38/1/371 م/38 وتاريخ 1441/07/09 هـ

رئيس لجنة النظر في طلبات القيد
في سجل المحاسبين القانونيين

وليد بن عبدالله الرويشد

